

مجلس الامن وارتريا ما أسباب فرض ورفع العقوبات!؟



بقلم: د. أحمد حسن دحلي
أصدر مجلس الامن في 14 نوفمبر 2018 وبالإجماع القرار رقم 2444 ورفع
بموجبه العقوبات غير القانونية وغير العادلة التي فرضها على ارتريا في 23
ديسمبر 2009 عبر قراره المشؤوم رقم 1907. وقبل الحديث عن الاسباب
الحقيقية وراء رفع العقوبات عن ارتريا، من الاهمية بمكان التذكير بالأسباب الي
صاغها مجلس الامن لفرض ورفع العقوبات.

أولا- أسباب فرض العقوبات

تتلخص هذه الاسباب في نقطة واحدة وهي كما ورد في نص القرار رقم 1907
" تقدم ارتريا دعما سياسيا وماليا ولوجستيا لجماعات مسلحة تعمل لتقويض السلام
والمصالحة في الصومال والاستقرار في المنطقة".

ثانيا- الاسباب الصورية لرفع العقوبات

ورد في قرار مجلس الامن رقم 244 " رفع الحظر المفروض على الاسلحة
وحظر السفر وتجميد الارصدة والجزاءات المستهدفة المفروضة على ارتريا."
ويحدد القرار سببين اساسيين لرفع العقوبات عن ارتريا وهما وفقا لما جاء في
قرار مجلس الامن:

1 - " يشير - أي مجلس الامن - الى الفقرتين 16 و17 من القرار 1907 [2009]
ويقر بأن فريق الرصد لم يعثر خلال ولاياته الحالية وولاياته الاربع السابقة على
أدلة قاطعة على دعم ارتريا لحركة الشباب."

2 - يعرب عن تقديره لأن الاموال المستمدة من قطاع العدين في ارتريا لا تسهم في انتهاك القرارات 1844 [2008] أو 1862 [2009] أو 1907 [2009] أو 2023 [2011] والتي تنص على عدم تقديم دعم مالي للحركات الصومالية المتطرفة.

والسؤال الكبير الذي يطرح نفسه بنفسه وبصورة ملحة هو، اذا كان " فريق رصد الصومال وارتريا " " لم يعثر على أدلة قاطعة بدعم ارتريا لحركة الشباب " واذا كانت " الاموال المستمدة من التعدين لا تسهم في انتهاك قرارات مجلس الامن " لماذا إذن فرضت عقوبات باطلة صورة ومادة على ارتريا وعلى مدى تسع سنوات من قبل مجلس الامن بكل العواقب السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والاخلاقية والنفسية المترتبة عليها. والمدهش حقا هو ترحيب وتباهي كل الاطراف الضالعة في هذه الجريمة السياسية النكراء بما فيها مجلس الامن والاتحاد الافريقي ومنظمة الايغاد برفع العقوبات عن ارتريا، من دون تقديم ادنى اعتذار لدولة ارتريا شعبا وحكومة عن تلك الجريمة السياسية الفاحشة التي دبروها ونفذوها مع سابق الاصرار والترصد، هذا من دون الحديث عن التعويضات المعنوية والمادية التي يحق لإرتريا ان تطالب وتقاضي بها مجلس الامن ذاته.

في حقيقة الامر اعتمد مجلس الامن على تهمة باطلة نسجتها الادارة الامريكية بالتواطؤ مع منظمة الايغاد والاتحاد الافريقي ومع من بقية الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، ورفعها الى مجلس الامن " فريق رصد الصومال وارتريا " قبل تقديمها كهدية مسمومة لإرتريا شعبا وحكومة في عشية عيد الميلاد عام 2009. ويذكر ان بعض الدول من ضمنها روسيا الاتحادية أعربت عن ندمها في التصويت لصالح قرار فرض العقوبات على ارتريا بعد فوات الأوان ناحية، وبعدها فرضت عليها ذاتها عقوبات من قبل الدول الغربية ولا سيما تلكم الدائمة العضوية في مجلس الامن من ناحية اخرى.

ثالثا: الأسباب الحقيقية للعقوبات

جذور العقوبات التي فرضت على ارتريا من طرف مجلس الامن تكمن في استراتيجية اعتمدها الادارات الامريكية الثلاث السابقة، أي ادارة الرئيس بيل كلينتون، وادارة الرئيس جورج بوش الابن وادارة الرئيس باراك أوباما بغية ادارة شؤون القرن الافريقي عبر الوكيل الاثيوبي ممثلا في نظام الوياني. وشكلت ارتريا عقبة كأداء في وجه تلك الاستراتيجية لكونها تتمتع باستقلالية قرارها السياسي ، ولا يمكن اطلاقا ان تدخل تحت العباء السياسية للوكيل الاثيوبي لجملة

أسباب تاريخية وسياسية وعسكرية وسيكولوجية، وعيله عمدت الإدارات الأمريكية المعنية ووكيلها الاقليمي على احتواء ارتريا واذا ما تعذر ذلك، الشروع في تغيير نظامها وتنصيب سلطة عميلة للوكيل الاثيوبي ولوكيل الوكيل، أي الإدارة الأمريكية.

والاستراتيجية الأمريكية التي انتهجتها الإدارات الثلاث المتعاقبة على سدة الحكم في واشنطن ضد دولة ارتريا تتلخص في ثمانية بنود محورية ألا وهي:

1 - فرض عزلة على ارتريا بإختلاق أزمات حدودية لها مع جيرانها، وتحديدًا مع اليمن حول أرخبيل حنيش - زقر في عام 1995، وثانياً مع اثيوبيا حول بادمي في عام 1998 وأخيراً مع جيبوتي حول منطقة دوميرا في عام 2008.

2 - محاصرة ارتريا سياسياً واقتصادياً عبر دول الجوار البرية والبحرية من خلال " تجمع صنعاء " الذي تأسس في 15 أكتوبر 2002 من اثيوبيا والسودان واليمن قبل ان تلتحق به الصومال في 2004 وجيبوتي في 2010.

3 - ابرم نظام الوياني اتفاقية دفاع عسكرية مشتركة مع كل من السودان وجيبوتي في ابريل 2014 في اطار استراتيجية عسكرية تهدف ضمن ما تهدف الى احكام طوق عسكري على ارتريا.

4 - دعمت الإدارات الأمريكية الثلاث نظام الوياني وعلى مدار 16 سنة [2002 - 2018] لكي يزعزع أمن واستقرار ارتريا تارة بصورة مباشرة وطورا عبر مجاميع لفظتها المسيرة النضالية التحررية الارترية . وان الامر لم يقتصر عند ذلك الحد، بل ان قادة الوياني وفي مقدمتهم رئيس وزراءهم ملس زيناوي تحدث في 21 ابريل 2011 نهار جهار بالعمل على تغيير النظام في ارتريا حسبما نقلت وكالة رويترز من اديس أبابا، لكي يتولى حكمها بالوكالة طبقا للدور الذي كلف بتنفيذه، ولكن هيئات.

5- وضمن استراتيجية استنزاف ارتريا اقتصادياً وانهائها عسكرياً عبر حالة اللا سلم واللا حرب بين ارتريا واثيوبيا، قررت الإدارات الأمريكية المتعاقبة توفير الغطاء السياسي في مجلس الامن لنظام الوياني الذي رفض قبول وتطبيق قرار مفوضية ترسيم الحدود النهائي والملزوم والصادر في 13 ابريل 2002، وذلك في انتهاك صارخ لإتفاقية الجزائر من ناحية، ولمسؤولية مجلس الامن من ناحية ثانية ولميثاق الامم المتحدة من ناحية ثالثة.

6 - بموجب العقوبات التي فرضها مجلس الامن على ارتريا في 2009 حرمت ارتريا من حق شراء الاسلحة وقطع الغيار لمعداتھا العسكرية بحيث لا تمارس حقھا الشرعي والمشروع في الدفاع عن النفس بمقتضى المادة 51 من ميثاق الامم المتحدة نفسه. وفي نفس الوقت اغرق نظام الوياني الذي كان يحتل الاراضي السيادية الارترية ضد قرار مفوضية ترسيم الحدود الارترية - الاثيوبية بمختلف انواع الاسلحة، وذلك في تحد سافر لمجلس الامن ذاته، متكئا على جدار واشنطن. علما ان مجلس الامن الدولي هو الطرف المخول بفرض قرار مفوضية ترسيم الحدود بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة عند الضرورة بمقتضى اتفاقيتي سلام الجزائر بين ارتريا واثيوبيا الموقعتين في 18 يونيو وفي 12 ديسمبر من عام 2000، ولكنه لاذ بالصمت الصارخ، ولم يحرك ساكنا. والمسؤولية كل المسؤولية بهذا الشأن لا تقع على عاتق الادارات الامريكية التي قررت توفير الحماية السياسية لوكيلها الاقليمي الويانوي وحدها، بل ان بقية الدول الاربعة عشر في مجلس الامن مسؤولة وبنفس المستوى عن تلك الجريمة السياسية والقانونية البشعة.

7- وعندما تهشمت جميع هذه السياسات فوق صخرة الصمود والتصدي والتحدي للشعب الارتري وحكومته وقوات دفاعه، تورطت الدول المناوئة لحرية واستقلال ونمو وتطور ارتريا في اقامة عصابة تهريب الشباب الارتري برا وبحرا والمتاجرة بهم ولكسر العمود الفقري للمجتمع الارتري في نفس الوقت، قبل الشروع في يونيو 2012 على توجه تهمة باطلة اخرى الى الحكومة الارترية تتعلق هذه المرة بانتهاك لحقوق الانسان، وهكذا اثارت زوبعة في فنجان عبر مقررته شيلا كيثروث. وبما انه لا يصح غير الصحيح، فإن هذه التهمة كغيرها من التهم الباطلة التي وجهت الى ارتريا تلاشت بعد ست سنوات، وتحيدا في 13 اكتوبر 2018 حيث انتخبت الجمعية العمومية للأمم المتحدة دولة ارتريا عضوا في مجلس حقوق الانسان، وهذا لخير برهان على براءة ارتريا من جميع تلك التهم المفبركة والتي كانت جميع وسائل الاعلام هنا وهناك تلوكها من دون تحري سواء ببراءة ساذجة أو لغاية دفيئة .

8 - سخرت وسائل الاعلام الدولية المرئية والمسموعة والمقروءة والاليكترونية في عملية شيطنة ارتريا وتشويه صورتها في كل المحافل الاقليمية والقارية والدولية، ولكن كل تلك الوسائل الاعلامية وإن استطاعت ان تخدع العديد من

الناس للعديد من السنوات، بيد انها فشلت في أن تخدع كل الناس في كل الاوقات، وان اسطوانتها المشروخة غدت سمجة وغير مستساغة على كل الصعد.

رابعاً: العوامل الحقيقية التي ادت الى رفع العقوبات

في خلاصة الامر، تضافرت وتكاملت خمسة عوامل اساسية وتوجت في خاتمة المطاف بإحباط استراتيجية الادارات الامريكية الثلاث السابقة ووكيلها اليوناني في القرن الافريقي. وهذه العوامل هي:

1 - وقوف الشعب الارتري وحكومته وقوات دفاعه وقفة رجل واحد، وصمودهم أمام كل التحديات الوجودية وتصديهم للمخطط الامريكي - اليوناني في استنزاف ارتريا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ونفسيا، هذا مما توج بفشل مخطط تغيير النظام السياسي في ارتريا.

2 - حدث ما لم يكن في حسابان البيت الابيض واليوناني في الساحة الاثيوبية. ففي عام 2005 خسر نظام اليوناني الانتخابات التشريعية، فألتف عليها عبر عملية تزويرية خالصة تمت ادانتها من بعض الاطراف الدولية منها مندوبة الاتحاد الاوروربي في أثيوبيا أنا جوميس، كان ذلك مؤشرا جليا على أن العد العكسي لنظام اليوناني بات يختمر رويدا رويدا الى أن أزفت ساعة انفجار بركان المظاهرات الشعبية العارمة والكاسحة التي اجتاحت ربوع اثيوبيا في 2015 وتوجت في خاتمة المطاف بإقتلاع نظام اليوناني من جذور في عام 2018. وقام على ركام نظام اليوناني، نظام حكم سياسي جديد في أثيوبيا بقيادة رئيس الوزراء. د.ابي احمد على في 2 ابريل 2018، واعتمد سياسية " تصفير الازمات الداخلية والخارجية " لا سيما مع ارتريا ومصر، واعلن في 18 يونيو 2018 عن قراره القاضي بقبول وتنفيذ قرار مفوضية ترسيم الحدود كاملا وبفتح صفحة علاقات سياسية جديدة مع ارتريا تقوم على احترام السيادة والتعاون المشترك، كما انه تعهد ابان زيارته للقاهرة في 10 يونيو 2018 بعدم اتخاذ أي قرار يضر بحصة مصر من مياه النيل.

3- تولت شؤون البيت الابيض في 20 يناير 2017 ادارة امريكية جديدة اعتمدت سياسية مخالفة للإدارات الامريكية الثلاث التي سبقتها ، أي ادارة الرئيس بيل كلينتون، وادارة الرئيس جورج بوش الابن وادارة باراك اوباما والتي اعتمدت سياسة إدارة شؤون منطقة القرن الافريقي خاصة وشؤون القارة السمراء عامة عبر وكلاء اقليميين.

4 - الازمة اليمنية القت بظلالها على امن واستقرار جنوب حوض البحر الاحمر ومضيق باب المندب بكل ما يمثله من اهمية سياسية واقتصادية وعسكرية واستراتيجية على الصعيد الاقليمي والقاري ولمنطقة الشرق الاوسط عامة ومنطقة الخليج خاصة وللعالم برمته. وفي خضم هذه الازمة في جنوب البحر الاحمر، فإن دولة ارتريا لعبت ولا تظل تلعب دورا لا يستهان به في احلال الامن والاستقرار والسلام وفي محاربة الارهاب والارهابيين والمتاجرين بالبشر وغير البشر في هذا الجزء من القارة الافريقية والاسيوية. والجدير بالذكر في هذا الصدد ان دولة ارتريا تتمتع بأطول ساحل في البحر الاحمر يمتد على مدى 1220 كلم من رأس قصار شمالا على الحدود السودانية لغاية دير عيلا على الحدود الجيبوتية، وبما يربو على 300 جزيرة، وعلى ارخبيل دهلك المؤلف من 127 جزيرة والمشرف على وسط البحر الاحمر، هذا علاوة على اشراف ارتريا على المدخل الشمالي لباب المندب عبر ارخبيل محبكة وجزيرة فاطمة وحالب ودوميرا، هذا مما يلقي اعباء ثقيلة على ارتريا في ظل ظروف غير مواتية، ورغم ذلك فإنها تنهض بها انطلاقا من مسؤولياتها الوطنية والاقليمية والدولية من دون ضوضاء أو ضجيج.

5 - الباطل باطل حتى ولو اقر من قبل مجلس الامن الدولي وتجاوبت معه سائر دول العالم، والحق حق حتى ولو دافعت عنه دولة واحدة صغيرة بحجم ارتريا مهما أطبق عليها من حصار محكم من قبل دول الجوار وفرض عليها العداء من طرف دول كبرى ومنظمات وهيئات اقليمية وقارية وشبة قارية ودولية.

هذه هي العوامل الخمسة التي أدت فيما أدت في 14 نوفمبر 2018 إلى رفع العقوبات غير القانونية وغير العادلة التي فرضت على ارتريا في 23 نوفمبر 2009 من قبل مجلس الامن الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

خامسا - ما أشبه اليوم بالبارحة أم ان التاريخ يعيد نفسه!

وأخيرا وليس آخرا، تجدر الإشارة الى ان الشعب الارترى يذكر ويتذكر جيدا بأن هذه ليست المرة الاولى التي ترتكب فيها الولايات المتحدة الامريكية جريمة سياسية وقانونية فاحشة بحقه عندما فرضت عليه في 2009 عقوبات غير قانونية وغير عادلة عبر الامم المتحدة مدعومة من الاتحاد الافريقي وسواه، لا لسبب آخر، وانما خدمة لمصالحها الاستراتيجية في منطقة القرن الافريقي عبر الوكيل

الاقليمي ممثلا في النظام الاثيوبي الويانوي البائد. فبالأمس القريب - البعيد، أي بعد الحرب الكونية الثانية، كان من المفروض ان تستقل ارتريا على غرار بقية المستعمرات الايطالية في القارة الافريقية، أي ليبيا والصومال، أو أن يمارس الشعب الارتري حقه الشرعي والمشروع في تقرير المصير. ولكن الادارة الامريكية آنذاك صادرت ذلك الحق القانوني والتاريخي والسياسي وفرضت عليه عنوة قرار الاتحاد الفيدرالي في عام 1950، وبررت ذلك عبر وزير خارجيتها وقتذاك جون فوستر دالاس الذي قال وبكل تبجح ووقاحة " من الناحية القانونية كان من المفترض ان نأخذ رأي الشعب الارتري بعين الاعتبار، ولكن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية في حوض البحر الاحمر وعملية الامن والسلام الدوليين تملينا ربط هذا البلد بصديقتنا أثيوبيا."

وبعد 41 سنة من نضال سياسي وعسكري وتضحيات بطولية انتزع الشعب الارتري حريته في 25 مايو 1991، وكان يستطيع ان يفرض استقلاله الذي ناله عبر ما يربو على الف شهيد، على أثيوبيا والولايات المتحدة الامريكية والعالم برمته، ولكنه اراد ان يضفي البعد القانوني على استقلاله، وان يمارس حقه التاريخي والسياسي والقانوني في تقرير المصير. وهكذا نظمت الحكومة الارترية الانتقالية من 23 الى 25 ابريل 1993 وبإشراف المنظمات الاقليمية والقارية وشبه القارية والدولية وفي مقدمتها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية حينذاك [الاتحاد الافريقي حاليا] استفتاء حرا ونزيها، قال فيه الشعب الارتري كلمته التاريخية الفاصلة، أي نعم للاستقلال بنسبة 99،8 في المائة. واذا ذاك تهافتت كل الدول والمنظمات القارية والدولية التي تورطت في ارتكاب الجريمة التاريخية والسياسية والقانونية بحق الشعب الارتري في تهنئته بإستقلاله، ونفس هذه المنظمات الدولية والقارية والدولية التي تورطت في فرض العقوبات على ارتريا في 2009، ها هي اليوم تهنئ الشعب الارتري وبرفع العقوبات عنه، فما أشبه اليوم بالأمس أم إن التاريخ يعيد نفسه؟!
20 نوفمبر 2018